أوجه التكامل بين الخطاب الأدبي والقانوني

إعداد: الدكتور حميد فؤاد

البريد الإلكتروني:h.hamid1981@outlook.com

تقديم:

يشكل الخطاب الأدبي والخطاب القانوني مجالين مختلفين في الظاهر، بيد أنهما يتقاطعان في العديد من النقاط الأساسية، حيث يتمحور كلاهما حول اللغة وتأثيرها على المجتمع والإنسان. من ثمة بدأنا نلفي الأدب يعتمد اللغة وسيلة للتعبير عن المشاعر والأفكار، وإيصال رسائل عميقة أو رمزية، والقانون يستخدم اللغة لصياغة القواعد والتشريعات التي تنظّم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات. من هذا المنطلق فلكل منهما تأثير على السلوك الإنساني؛ إذ يسعى الأدب إلى فهم الإنسان وتحليل دوافعه وسلوكه، مما يؤثر على تفكير الأفراد ووجهات نظرهم. بينما القانون يهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع من خلال تحديد ما هو مقبول وما هو غير ذلك.

نسعى إذن من خلال هذه الورقة البحثية تلمس خصائص كل من الخطاب الأدبي في مقابل خصائص الخطاب القانوني، بتتبع أوجه التقاطع بينهما وكيف أن تداخلهما يؤسس لخطاب حجاجي زواج فيه الأديب بين القانون والأدب، وفي الوقت نفسه كيف أن المشرع القانوني وظف لغة حجاجية تعطي للقانون حجيته ومنطلقه.

ننطلق من مسألة التكامل بين الأدب والقانون، وذلك من منطلق تساؤل على النحو الآتي: ما أوجه التكامل بين الأدب والقانون؟ كيف يسهم كلاهما في تحقيق هدف مشترك: بناء مجتمع أكثر وعيًا وعدالة؟

لمعالجة هذه المسألة ننطلق من ثلاث نقط رئيسة؛ أولا تحديد التشابهات بين الأدب والقانون، ثانيا الاختلافات بين الأدب والقانون، ثالثا التكامل بين الأدب والقانون.

الكلمات المفاتيح: الأدب، الخطاب، القانون، التكامل

أولا: الخطاب بين الأدبي والقانوي أوجه التشابه؛

يسعى الخطاب الأدبي والقانوي إلى تحقيق أهداف وغايات، كل خطاب ينطلق من محددات وضوابط تجعله مختلفا عن باقي الخطابات الأخرى، لكن رغم ذلك فإنهما يشتركان في عدة جوانب، من بينها:

1. اللغة كأداة رئيسة للتواصل

يعتمد الخطابان على اللغة كوسيلة أساسية لنقل المعاني والتأثير في المتلقي. ويستخدمان أساليب بلاغية مثل الاستعارة والتكرار أحيانًا لتعزيز المعنى. إذ نجد أن الخطاب القانوني يراهن على آليات التواصل اللغوي، بما يضمن له تنظيم العلاقات بين الأفراد والمجتمعات، ونقل الأفكار والتصورات فما بينهم، ويعول في ذلك على تمظهرات اللغة في مستوياتها التركيبية والصرفية والدلالية والبلاغية والإبلاغية. فيتخذها أساسا يرتكز عليها في بناء مشروعيته النصية. ولما كانت اللغة زاد رجال القانون وأداتهم التي يفصحون بها عن وجه الحقيقة نطقا، كتابة، تخريجا فقد أولوها عناية بتحديد دلالاتها ومقاصدها. لذلك فالخطاب كيف ما كان نوعه فهو يبقى نصا وهذا الأخير لا وجود له خارج حدود اللغة.[1]

2. الارتباط بالسياق الثقافي والاجتماعي

يتأثر كل خطاب بالسياق الذي يُنتَج فيه، سواء كان أدبيًا يعكس القيم المجتمعية، أو قانونيًا يعبر عن الأنظمة والتشريعات السائدة. حيث إن فعل الإنجاز النصي للخطاب رهين بالسياق العام، ورهين بصياغة التركيب وأخيرا الألفاظ؛ سواء أكان النص قانونيا أو أدبيا. وفي الخطاب القانوني كلما

[1] - موساوي عمار، "نصية الخطاب القانوني وتماسكه -نماذج من القانون المغربي الجزائري"، مجلة دراسات معاصرة، المجلد 6/العدد 01، يونيو 2022، ص: 609-610.

نجح المشرع في إنتاج نصوص متسقة منسجمة، كان أقدر على أداء مهمته، ولن يتسنى له ذلك إلا إذا كان ملما إلماما حسنا بأمور كثيرة تتصل بالأدب، وفي مقدمتها قوة الحجة وسلاسة العبارة، وحسن الأسلوب، واتساق المنطق للكشف عن علاقة عامة بين القانون والأدب، وخاصة بين لغة القانون ولغة الأدب، حيث تتجلى عندما نحاول تتبع نصية الخطاب القانوني وتماسكه. و" التماسك النصي يعبر عن التماسك الدلالي بين الوحدات اللغوية المكونة للنص. سواء أكانت في صورتها الجزئية أم الكلية، وبه يحدث نوع من الانسجام الداخلي التام بين وحداته، وتظهر في صورة لحمة واحدة تحمل خصائصها الذاتية والنوعية، التي تتميز بها عن غيرها من النصوص، ولذلك يوصف بأنه عنصر جوهري في تشكيل النص وتفسيره."[2] ولما ارتبطت بنية النص القانوني بالسياق المصاحب لإنتاجه وفق مقتضيات محددة، " ذلك أن الربط المستمر بين بنية النص القانوني ، وعناصر الموقف الاتصالي يشير إلى البعد التداولي لهذا النص، بما يؤكد أن الاستعمال اللغوي ليس إبراز منطوق لغوي فحسب، بل إنجاز حدث اجتماعي معين في آن واحد".[3]

تتضافر إذن سياقاته مجتمعة لتنتج نصا نموذجا يتخذ مرجعا عن كل سياق مشابه، فمثلا نص الدستور المغربي على أن الإسلام دين الدولة؛ فإن هذا النص ليس خبرا يحتمل الصدق أو الكذب، بل هو قول إنجازي تقع على عاتق المخاطبين به، ومنطوق لغوي ممزوج بسياق اجتماعي ديني، معناه ألا تتنافى معاملات الدولة وتعاليم الدين الإسلامي.

3. التأويل والتفسير

يحتاج كل من النص الأدبي والنص القانوني إلى التأويل لفهم معانيه العميقة. في الأدب، يعتمد التفسير على الرؤية النقدية، بينما في القانون يعتمد على السوابق القضائية والنصوص التشريعية. بيد

[2] - سعيد حسن بحيري، "علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات" مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ص: 95.
[3] - عزة شبل محمد، "علم النص -النظرية والتطبيق"، كلية الآداب، جامعة القاهرة، د.ط سنة 2019، ص: 32.

أن فهم كلا النصين يقتضي دراية كبيرة بطبيعة التركيب اللغوي المستعمل؛ حيث إن فهم أي نص لغوي يعتمد بالأساس على بنيته الداخلية لجمله وتراكيبهن وهذا ما يجعل من تمايز لغة القانون خاضعا لاختلاف السمات التركيبية من خلال موضع اللفظ في العبارة القانونية التي يرد ويظهر فيه، والوظيفة الدلالية التي يؤديها، بل إن تموضع كل بنية في الخطاب نفسه كفيلة أن تحمل قصدا بعينه وان حرص المشرع على تقديم لفظ وتأخير آخر ما يدل على بنية تتوالد اتباعا، فإذا قال القاضي في منطوق حكم: "حكمت المحكمة برفض الدعوة شكلا، وإلزام المدعى المصاريف القضائية"، فقدم لفظ (الرفض) على لفظ (الإلزام)، كون هذا الأخير النتيجة الحتمية للرفض ولو حاول القاضي فرضا تغيير موضع اللفظتين كأن يقول: "حكمت المحكمة بإلزام المدعي المصاريف القضائية ورفض الدعوى شكلا"، تبين خلل في التركيب، ومن خلاله في بنية الحكم الذي يتأسس تأسيسا مطلقا على رفض الدعوى أولا.

4. البنية والتنظيم

يتميز الخطابان بوجود بنية واضحة؛ فالخطاب الأدبي يتبع أساليب السرد أو الشعر، بينما القانوني يخضع لمعايير الصياغة القانونية الدقيقة. ومادام النص الدبي والنص القانوني يملكان معا بنية يتأسسان عليها، فإنهما يتماثلان في كون الحجية التي هي مناط بنية الخطابين؛ فالنص القانوني يتخذ لنفسه حجية يستلهمها من قصد سابق يضم جميع التصورات والدوافع التي تسبق صياغته، ذلك أن المقصد الأول للتشريع عموما يقوم على تطبيق العدالة من خلال تضافر أسباب كثيرة ترتبط بمن أوكلت لهم مهمة صناعة المادة القانونية، التي تؤكد في كل حال أن هذه القواعد لم تولد من عدم، لذلك وجب ضبط وتنظيم وصال الاتصال فيهما من خلال النصوص نفسها. التي يمكن حصرها في "جودة النص وفعالية النص، وملاءمة النص، فجودة النص تعتمد على استعماله في الاتصال مع بذل أقل قدر ممكن من الجهد من قبل المتلقي وفعالية النص تعتمد على تركه انطباعا قويا لدى المتلقي ييسر

البلوغ إلى تحقيق الهدف منه، أما ملاءمة النص فتعني التوافق بين مقام النص من جهة ووسائل المحافظة على المعايير النصية من جهة أخرى."[4]

5. التأثير على الجمهور

يهدف الخطاب الأدبي إلى التأثير العاطفي أو الفكري، بينما يسعى القانوني إلى التأثير السلوكي من خلال الإلزام بالقوانين. وعملية التأثير هذه تقتضي حمولة لغوية يتقاطع الخطابان معا في حضورها، ومن ثمة يمكن تلمس هذا التأثير مما يلي:

أ- تأثير الخطاب الأدبي

الخطاب الأدبي له تأثير عاطفي وثقافي وفكري قوي على الجمهور، ويظهر ذلك من خلال:

- **التأثير العاطفي:** يثير المشاعر من خلال السرد، الشعر، والمجاز، مما يجعل الجمهور يتفاعل وجدانيًا مع النص.
- **التأثير الفكري:** يفتح المجال للتأويل والتفكير النقدي، حيث يمكن أن يدفع القارئ إلى إعادة النظر في قضايا اجتماعية أو فلسفية.
- **التأثير الثقافي:** يعكس الهوية الثقافية للمجتمع ويعزز قيمه ومعتقداته.
- **التحفيز والإلهام:** يساعد في تشكيل الوعي والإلهام من خلال الشخصيات والقصص والنماذج الأدبية.

ب-تأثير الخطاب القانوني

[4] - إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، "مدخل إلى علم لغة النص تطبيقات لنظرية دي بوجراند وولفجانج دريسلر"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، سنة 1999، ص: 32.

الخطاب القانوني يهدف إلى التأثير من خلال الإلزام والإقناع والتوجيه، ويتجلى تأثيره في:

- **التأثير التنظيمي:** يحدد القواعد والحقوق والواجبات، مما يساعد في تنظيم المجتمع والحياة اليومية.
- **التأثير الإلزامي:** يجبر الأفراد على الامتثال للقوانين تحت طائلة العقوبات، مما يؤثر على السلوك الاجتماعي.
- **التأثير التوعوي:** يساهم في رفع الوعي القانوني لدى الجمهور حول حقوقهم وواجباتهم.
- **التأثير الحجاجي والإقناعي:** يستخدم المنطق والأدلة لإقناع القضاة أو الأطراف القانونية بتفسير معين للنصوص القانونية.

ثانيا: منطق الاختلاف بين الخطاب الأدبي والقانوني؛

الاختلاف بين الخطاب الأدبي والخطاب القانوني يكمن في أهدافهما، وأساليب التعبير، والبنية اللغوية المستخدمة في كل منهما. يمكن تلخيص هذا الاختلاف في النقاط التالية:

يكمن منطق الاختلاف بين الخطاب الأدبي والخطاب القانوني في أهدافهما، وأساليبهما، وتأثيراتهما.

1. الأهداف:

   - *الخطاب الأدبي* يسعى إلى التعبير عن المشاعر، الأفكار، والتجارب الإنسانية بطرق إبداعية، غالبًا بهدف التأثير في وجدان القارئ أو المستمع، وإثارة الخيال.
   - *الخطاب القانوني* يهدف إلى تحديد الحقوق والواجبات، وتنظيم العلاقات الاجتماعية والقانونية وفقًا لمبادئ العدالة والنظام، لذلك "إن مكونات الخطاب القانوني تحيل باستمرار

إلى مرجعيات اجتماعية وثقافية، وأرصدة أو متبنيات فكرية ودينية، فهو تركيب متجانس من دين، وأخلاق، وعادات وتقاليد، وسياسة، وفلسفة، ما يؤهله لامتلاك عناصره التداولية."[5]

2. الأساليب:

ويقصد بالأسلوب طريقة التعبير التي يسلكها الأديب لتصوير ما في نفسه او ما يحيط به ونقله إلى غيره او الطريقة التي تعتمد في تأليف الألفاظ للتعبير عن امعاني قصد الإيضاح والتأثير.[6]

- الأدب يستخدم لغة استعارية وغنية، مليئة بالتشبيهات والرمز والإيحاء، مما يفتح الباب لتفسيرات متعددة.
- القانون يتطلب لغة دقيقة وواضحة، خالية من الغموض، لضمان الفهم المتساوي والتنفيذ العادل. ويمكن تقسيم لغة الخطاب القانوني على ثلاثة أنماط تبعا لوظائفها وجهة إصدارها، وهي:

- لغة الخطاب التشريعي: وتشمل الوثائق القانونية النمطية، مثل: القوانين التي يصدرها البرلمان، والوثائق الدستورية، والعقود، والمعاهدات، وغير ذلك.
- لغة الخطاب القضائي: وتشمل لغة الأحكام التي تصدرها المحاكم.
- لغة خطاب العلوم القانونية: ويندرج في هذا النمط لغة المجالات البحثية الأكاديمية القانونية والكتب المنهجية الخاصة بتدريس القانون.[7]

3. التأثير:

[5] - مرتضى جبار كاظم، "اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني -قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين"، منشورات الاختلاف ومنشورات ضفاف، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2015، ص:34.

[6] - عبد المنعم خفاجي، "الأسلوبية والبيان العربي"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 1992، ص:41.

[7] - ينظر: " أصول الصياغة القانونية باللغة العربية والإنجليزية"، ص19.

- الخطاب الأدبي يعتمد على التفاعل الشخصي والفكري، ويهدف إلى إحداث تأثير معنوي طويل الأمد، ويستند إلى مجموعة من الأسس النظرية التي تشمل البنيوية، والتفكيك، والنقد الثقافي، والتحليل النفسي الأدبي، وغيرها. كل منهج يقدم أدوات تحليلية مختلفة لفك شفرات النصوص الأدبية، مما يسمح بتفسيرات متعددة وغنية. هنا يحسن بنا ذكر نماذج تسهم في تحقيق التأثير، وتشمل الأعمال الأدبية التي تتناول موضوعات الهوية الثقافية، مثل الروايات الخاصة بالهجرة، تستعرض تجارب الشخصيات في التنقل بين ثقافات مختلفة وكيف تؤثر هذه التجارب على فهمهم للعالم.

- الخطاب القانوني يعتمد على قواعد محددة وإلزامية تهدف إلى توجيه السلوك وحل النزاعات، كما "يعكس الخطاب القانوني واقع البيئة التي يطبق فيها، ويحيا حياة توثق صلته بما يحيط به من ملابسات، وما يخضع له من مقتضيات."[8]

يمكننا القول إن الأدب والقانون يُكمّلان بعضهما البعض، حيث يعكس الأدب الروح الإنسانية، بينما يُركّز القانون على الجوانب العملية والتنظيمية للحياة. لو أردت التوسع أكثر في هذا الموضوع، يمكنني مساعدتك في ذلك.

سمات الخطاب القانوني:

يتميز الخطاب القانوني عن غيره بعدة سمات، نذكر منها:[9]

أ- الشرح والدقة لا التأويل والإخلال فالخطاب القانوني يأتي إخبارياً مباشرا بعيدا عن التأويل والإخلال الذي يعيب الخطابات الأخرى.

[8] - اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني، ص:126.

[9] - أحمد بن جمعان محمد المالكي، "دراسة في تحليل الخطاب القانوني"، مجلة كلية الشريعة والقانون تفهنا الأشراف، السعودية، العدد 69 دجنبر 2024، الجزء الخامس، ص:4965 .

ب- قائم على اليقين وليس الفن والتخمين فهو نموذجي ليس به تكرار أو حشو ويقوم على بينات يقينية حتى تحصل على أحكام قضائية قطعية الدلالة.

ج– مباشر وإخباري وهما صفتان متكاملتان فالمباشرة تظهر واضحة جليه لا يكتنفها غموض، كما أنه يأتي بجمل إخبارية لا وجود فيه للتعجب والإنشاء والاستفهام.

د– الوضوح ويكون في حال صياغة نص نظامي، أو تقديم مرافعة شفوية، أو مكتوبة أو إصدار حكم قضائي.

ثالثا: تكامل الخطاب الأدبي والقانوني،

يشكل تكامل الخطاب الأدبي والقانوني موضوعا عميقا، يكشف عن التداخل والتفاعل بين الأدب والقانون باعتبارهما عنصرين أساسيين في الحياة الاجتماعية والثقافية. يمكن فهم التكامل بينهما من خلال عدة جوانب، منها:

1. الجانب الإنساني والاجتماعي: الأدب يعكس القيم والمبادئ الإنسانية والمجتمعات التي تحكمها قوانين معينة. من ناحية أخرى، يهدف القانون إلى تنظيم السلوك البشري بما يعزز العدالة والأخلاق.
2. التأثير المتبادل :الأدب يلهم القانون من خلال تسليط الضوء على قضايا العدالة، المساواة، والظلم. على سبيل المثال، الكثير من الروايات والمسرحيات تتناول مواضيع قانونية وتبرز جوانب إنسانية تؤثر على صياغة القوانين. بالمقابل، القوانين قد تؤثر على الإبداع الأدبي من خلال تحديد حدود الحرية والمسؤولية.

3. السردية القانونية :القانون في حد ذاته يعتمد على نوع من السردية أو القصصية لإيصال الحكم وتفسير النصوص القانونية. وهنا يمكن للأدب أن يعزز الفهم العميق للقضايا القانونية من خلال تقديم نماذج وأمثلة بطرق إبداعية.

4. القضايا الأخلاقية والفلسفية :الأدب والقانون يتعاملان مع أسئلة أخلاقية وجودية مثل العدالة، الحرية، وحقوق الإنسان. الأدب يقدم فضاءً لتأمل هذه القضايا بحرية، بينما القانون يسعى إلى تطبيقها عمليًا.

يمكن تلمس هذا التكامل انطلاقا من نصوص أدبية سجلت حضورا كبيرا في الساحة الأدبية والنقدية، ومثلت أنموذجا لطبعة التفاعل بين الأدبي والقانوني، نتتبع هذا من خلال:

أ- رواية "البؤساء - (Les Misérables) "فيكتور هوغو:

تعد هذه الرواية بحق مثالاً رائعاً على التكامل بين الأدب والقانون. تُبرز قضايا مثل العدالة الاجتماعية، الأخلاق، وتطبيق القانون من خلال شخصية "جان فالجان"، الذي يُطارد بسبب سرقته رغيف خبز لإطعام أسرته. الرواية تبرز القوانين المجتمعية وتأثيرها على الأفراد، وتدفع القارئ للتأمل في معاني العدالة والرحمة. نقرأ على سبيل المثال مايلي:

" والحق أن المشنقة حين تعد وتنصب أثراً في النفس كأثر الهلوسة أو الوهم. فقد لا تبالي بعقوبة الموت كثيراً أو قليلا، وقد لا تعلن عن رأينا قائلين نعم أو لا، ما دمنا لا تشهد مقصلة ما بأعيننا." [10]

ب رواية "لا تقتل عصفورا ساخرا - (To Kill a Mockingbird) " هاربر لي:

[10] - فيكتور هيجو، "البؤساء"، ترجمة منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 1979، المجلد الأول، ص: 41.

- هذه الرواية تستكشف العنصرية والعدالة القانونية في أمريكا من خلال محاكمة "توم روبنسون"، رجل أسود متهم زوراً بجريمة. الأدب هنا يقدم نظرة نقدية لقوانين غير عادلة وتحيزات مجتمعية، نقرأ في الرواية" المجنون .. الذي أغرق نفسه فيما بعد في: دوامة باركر، في النهر، إلا أن الناس كانوا لا يزالون يوجهون أنظارهم إلى منزل آل رادلي، غير راغبين في نبذ شكوكهم الأولى ما كان أي زنجي يجرؤ على المرور بالقرب من منزل آل رادلي في الليل، بل كان يقطع الطريق نحو الرصيف المقابل ويصفر بفمه وهو يسير."[11]

ج- القانون في الشعر العربي:

الكثير من الشعر العربي يلامس قضايا العدالة والمساواة. مثال على ذلك أشعار المتنبي وأبو العلاء المعري التي تناقش قوانين الحياة والعدل الإنساني. يقول المتنبي:

وكيفَ يَتمَ بأَسكَ في أَنَاسِ تصيبُهُمْ فَيُؤَلِّمُكَ الْمُصَابُ

ترفق أيها المولى عليهم فإنَّ الرفق بالجاني عتاب

د- السينما والمسرح:

في المسرحيات مثل "12 رجلاً غاضباً(12 Angry Men) "، يتم استكشاف الديناميكية القانونية داخل قاعة المحكمة والطريقة التي يتفاعل بها الأفراد مع القانون لتحقيق العدالة. كذلك التجربة التي تقدمها الدكتورة رشيدة أحفوظ من خلال برنامج مداولة الذي تعرضه القناة الأولى المغربية كل مساء أحد؛ وذلك من خلال قالب سينمائي.

هـ - القانون في الأدب العربي القديم:

[11] - هارير لي،"لا تقتل عصفورا ساخرا"، ترجمة: توفيق الأسدي، منشورات وزارة الثقافة، جمهورية العربية السورية، سنة 1984، ص: 21-22.

بعض الكتب القديمة مثل "مقامات الحريري" تشتمل على إشارات قانونية وأخلاقية تعكس طبيعة القوانين والعادات في العصور الماضية. هذا المقتطف من المقامة الإسكندرية يبين لنا حضور الجوانب القانونية " فبينما أنا عند حاكم الإسكندرية، في عشية عرية وَقَدْ أَحْضَرَ مَالَ الصدقات ليفضه على ذوي الفاقات، إذ دخلَ شَيْخ عِفْرِيةٌ تَقْتُلُهُ امْرَأَةٌ مُصِببيةٌ، فَقَالَتْ: أيد الله القاضي، وأدام به التراضي إني امرأة من أكرم جرثومة. وأظهر أرومة وأشرف خؤولة وعمومة، ميسمي الصون وشيمتي الهون وخلفي نعم العون، وَبَيني وَبَينَ جَارَاتي بون. وكان أبي إذا خطبني بُناة المجد وأرباب الجد سكّتهم وبكتهمْ وَعَافَ وصْلتهم وصِلتهم، واحتج بأنه عاهد الله تعالى بحلفة أن لا يصاهر غير ذي حرفة، فقيض القدر لنصي ووصبي أن حضر هذا الخدعة نادي أبي فأقسم بين رَهْطِهِ انَّهُ وَفقَ شَرْطِهِ، وَادَّعَى أنه طالما نظم درة إلى درة فباعهما ببدرة."[12]

كيف يمكن أن يؤثر الأدب على القوانين؟

الأدب يمكن أن يكون له تأثير عميق على القوانين من خلال عدة طرق، حيث يعكس القضايا المجتمعية ويحفز التفكير النقدي حول العدالة والقيم. إليك كيف يمكن للأدب أن يؤثر على القوانين:

1- إثارة الوعي المجتمعي:

الأدب يكشف القضايا التي قد تغفل عنها الأنظمة القانونية أو المجتمعات. من خلال القصص والروايات، يمكن تسليط الضوء على الظلم الاجتماعي أو القوانين التمييزية، مما يثير النقاش حول الحاجة إلى إصلاح القوانين.

2- إلهام المشرّعين:

[12] - القاسم بن علي (الحريري)، " مقامات الحريري"، دار بيروت للطباعة والنشر، سنة 1978، ص: 81-82

يمكن للأدب أن يُلهم صناع القرار والمشرّعين من خلال تقديم رؤى إنسانية عميقة عن معاناة الناس وآمالهم. على سبيل المثال، العديد من الروايات التي ناقشت العبودية والحقوق المدنية ساهمت في تعزيز الحوار حول المساواة وإلغاء التمييز.

3- تعزيز النقاش الفلسفي والأخلاقي:

الأدب يدفع الناس للتفكير في قضايا العدالة والأخلاق بطرق تفاعلية وعاطفية، مما يؤدي إلى التأثير على المفاهيم القانونية. الأدب الفلسفي، مثل كتابات جون ستيوارت ميل أو روسو، لعب دوراً في تشكيل الفهم الحديث للحرية والحقوق.

4- إظهار العواقب الإنسانية للقوانين:

الأدب قد يكشف كيف تؤثر القوانين على الأفراد والمجتمعات بطرق غير متوقعة. على سبيل المثال، يمكن للروايات أن تُظهر كيف تؤدي قوانين معينة إلى تفاقم معاناة الأفراد بدلاً من حل مشاكلهم.

على سبيل الختم:

إلى هنا يمكن القول إن الخطاب الأدبي يؤثر بشكل كبير في الخطاب القانوني على مر العصور. فالروايات والمسرحيات والشعر قدمت لنا قصصًا وشخصيات تعكس العديد من الجوانب القانونية والأخلاقية. إذ من خلال قراءة هذه الأعمال، يمكن أن يتعرف القارئ على مفاهيم العدالة والحقوق والقيم الأخلاقية المتعلقة بالعمل القانوني .

في مقابل ذلك، نسجل بأن الخطاب القانون أيضًا يؤثر على الأدب والأعمال الأدبية. فالقوانين والتشريعات يمكن أن تحدد المواضيع والقضايا التي يتناولها الكتاب في أعمالهم الأدبية .

وقد شكل الحديث عن الموازنة بين الأدب والقانون تحديًا مهمًا. ففي الوقت الذي يسعى الأدب إلى التعبير عن الجوانب الإنسانية والمعنوية والروحية للحياة، فإن القانون يهدف إلى إقامة نظام منظم يحكم التفاعلات الاجتماعية ويحمي حقوق الأفراد والمجتمع بشكل عام. ومع ذلك، يمكن لكلا المجالين أن يتعاونا ويستفيدا من بعضهما البعض.

في الجانب الآخر، يمكن أن يؤثر القانون على الأدب من خلال إنشاء إطار قانوني يحمي حرية التعبير وحقوق الكتاب والمبدعين. يمكن للأنظمة القانونية الحديثة أن تسهم في تعزيز التنوع والإبداع في الأعمال الأدبية من خلال توفير حماية قانونية للمؤلفين وحقوق التأليف والنشر.

التوصيات:

- العمل على مواكبة طبيعة العلاقة التي تجمع الأدب بالقانون من خلال أبحاث وأعمال جماعية.
- الفصل بين ما هو قانوني وأدبي مجانب للصواب، خاصة وأن الأعمال الأدبية كشفت تأثيرها في صناعة النص القانوني، وفي الوقت نفسه النص القانوني وفر الحماية للعمل الإبداعي من القرصنة في إطار قانون حماية المؤلف.
- السهر على تتبع الأعمال الأدبية التي تعكس الجوانب القانونية وتسهم في إثارتها.

لائحة المصادر والمراجع:

1- أحمد بن جمعان محمد المالكي، "دراسة في تحليل الخطاب القانوني"، مجلة كلية الشريعة والقانون تفهنا الأشراف، السعودية، العدد 69 دجنبر 2024، الجزء الخامس.

2- إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد، "مدخل إلى علم لغة النص تطبيقات لنظرية دي بوجراند وولفجانج دريسلر"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، سنة 1999.

3- سعيد حسن بحيري، "علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات" مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 1998.

4- عبد المنعم خفاجي، "الأسلوبية والبيان العربي"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، سنة 1992.

5- عزة شبل محمد، "علم النص –النظرية والتطبيق"، كلية الآداب، جامعة القاهرة، د.ط سنة 2019.

6- فيكتور هيجو، "البؤساء"، ترجمة منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية 1979، المجلد الأول. 41.

7- القاسم بن علي (الحريري)، " مقامات الحريري"، دار بيروت للطباعة والنشر، سنة 1978.

8- محمود محمد علي صبرا، " أصول الصياغة القانونية باللغة العربية والإنجليزية"، طبعة 1 يناير 2019.

9- مرتضى جبار كاظم، "اللسانيات التداولية في الخطاب القانوني –قراءة استكشافية للتفكير التداولي عند القانونيين"، منشورات الاختلاف ومنشورات ضفاف، دار الأمان، الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2015.

10- موساوي عمار، "نصية الخطاب القانوني وتماسكه –نماذج من القانون المغربي الجزائري"، مجلة دراسات معاصرة، المجلد 6/العدد 01، يونيو 2022.

11- هاربر لي،"لا تقتل عصفورا ساخرا"، ترجمة: توفيق الأسدي، منشورات وزارة الثقافة، جمهورية العربية السورية، سنة.